مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية
جامعة القصيم، المجلد (٥)، العدد (١)، ص ص ٢٩-٤٧، (محرم ١٤٣٣هـ/نوفمبر ٢٠١١م)

أثر التقييد السعري للسلع الاقتصادية "وجهة نظر أخرى في التسعير الحكومي"

إبراهيم صالح العمر
أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد والتمويل. كلية الاقتصاد والإدارة – جامعة القصيم

(قدم للنشر في ٢٠١١/٢/٢٧م؛ وقبل للنشر في ٢٠١١/٩/٢٦م)

ملخص البحث. تعتبر آليات تخصيص الموارد أحد أهم السياسات الاقتصادية التي تتفاوت فيها النظم الاقتصادية وفقاً لاعتبارات مذهبية، أو سياسية، بل وربما لاعتبارات اجتماعية في أحايين أخر. ويعتبر السعر السوقي أحد أهم آليات التخصيص للموارد، حيث تحدد قوى العرض والطلب السعر والكمية التوازنيين. بيد إن مختلف القوى الاقتصادية درجت كثيراً على تقييد السعر لاعتبارات سياسية واجتماعية بفرض أسعار أقل أو أعلى من سعر السوق. وحيث أن ذلك له تأثيره على جانبي العرض والطلب في عملية التبادل فقد حاولت الدراسة تتبع أثر ذلك على التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية لتجد في النهاية أن عملية تقييد الأسعار بفرض أسعار أدنى من سعر السوق تعمل في الأجلين القصير والطويل بحسب مرونة العرض على تقليل فائض المستهلك. وحيث أن أمثلية باريتو تفترض الوضع الذي لا يمكن منه التحرك لوضع أفضل منه فإن أقصى فائض للمستهلك لا يتحصل مع وجود التقييد السعري بل مع عدمه، وهو ما يظهر جلياً في الآثار الاقتصادية للأسعار التي تقل عن السعر التوازني السوقي للمشتقات البترولية، والأعلاف والسلع الغذائية الأساسية.

كلمات مفتاحية: التسعير، السلع الاقتصادية، تخصيص الموارد، السعر السوقي، فائض المستهلك، أمثلية باريتو.

المقدمة

في الحديث الصحيح أنه غلا السعر في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقال الناس: غلا السعر يا رسول الله فسعر لنا! فقال صلى الله عليه وسلم: "إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق، وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال"[1]. هذا الامتناع كان حافزاً للفكر الفقهي، والاقتصادي والمقاصدي للبحث في كنهه وأسبابه ونتائجه مع ما يصحب ذلك من كون السعر السوقي أحد أهم وسائل تخصيص الموارد الاقتصادية في المجتمع الحر. أي أن الأسعار تلعب دوراً هاماً وحيوياً في التأثير على تنظيم وتوزيع وتخصيص الموارد، حيث تعتبر عاملاً هاماً للتأثير على قدرة الأفراد في الحصول على السلع والخدمات المختلفة، لذا فإن الأسعار تعتبر من أكثر المتغيرات الاقتصادية التي تثير اهتمام كل أفراد المجتمع في حياتهم اليومية.

إذ تعتبر آليات تخصيص الموارد أحد أهم السياسات الاقتصادية التي تتفاوت فيها النظم الاقتصادية وفقاً لاعتبارات مذهبية، أو سياسية، بل وربما لاعتبارات اجتماعية في أحايين أخرى. فتتعدد طرق تخصيص الموارد ونقلها وتحويل السلع والخدمات من المؤسسات المنتجة لها إلى الجهات التي ترغب الحصول عليها بحسب البعد المذهبي والفلسفي من نظم التخطيط المركزي إلى أنظمة الاقتصاد الحر إلى الأنظمة المختلطة. كما يلعب البعد السياسي والعامل الانتخابي أثره في عمل المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية وتأثيرها في آليات نقل السلع والخدمات بحسب نفوذ وقوة مجموعات الضغط المؤثرة في صنع القرار التشريعي مستندة في قرارها إلى استهداف تحقيق العدالة في التوزيع أو الكفاءة في التخصيص.

فتارة تعتمد آليات التخصيص على قوى السوق المجردة من هيمنة وتدخلات المؤسسات الحكومية أو شبه الحكومية بحيث تحدد قوى العرض والطلب السعر والكمية التوازنيين، بحيث تكون آليات التخصيص تفاوضية بين وحدات العجز والفائض. وفي المقابل تتحدد

(١) رواه أبو داود (٣٤٥١) وابن ماجه (٢٢٠٠) والترمذي (١٣١٤)، وقال: حسن صحيح.

آليات التخصيص في أحايين أخرى وفقاً للقرار والتشريع الحكومي، فتكون آليات تخصيص الموارد معتمدة على التحكم والقرار الإداري من المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية. وبين هذه وتلك تتدرج ظروف عمل آليات التخصيص بحسب قوة التحديد السعري للخدمة والسلعة لتكون آلية التخصيص أكثر ضبابية في عملها ونتائجها.

هذا التفاوت في آليات تخصيص الموارد المستند على الخلفية والبعد المذهبي أو السياسي يجد جدلاً فكرياً واسع النطاق بين المعنيين بنتائجه بينما يتم اتخاذ قرار التخصيص وآلياته في معزل عن آثاره الاقتصادية أو الاجتماعية. إذ تجد قرارات التحكم بالأسعار قبولاً واسعاً للشرائح الاجتماعية ذات الدخول الثابتة أو شبه الثابتة التي لا تستطيع زيادة دخولها مع الزيادة في أسعار السلع والخدمات. وهكذا يجد تثبيت أسعار الإقراض للمقترضين المحتملين في حالة رغبة المقرضين رفع سعر الإقراض ترحيباً بعملية تجميد سعر الإقراض. وبالمثل يجد تحديد أسعار الرغيف والدقيق قبولاً واسعاً من الطبقات الاجتماعية منخفضة الدخل التي تعتمد عليها في مواردها الغذائية. كما يجد تثبيت الإيجارات ومنع تغييرها بقوى السوق القبول نفسه للمستأجرين حينما يكون الطلب على الوحدات السكنية أكثر من المعروض منها. والأمر نفسه لقائدي المركبات الخاصة شديدة الاستهلاك للطاقة حينما تقرر الحكومة تخفيض وتثبيت أسعار الوقود. ومن الناحية الأخرى فإن المستهلكين يبدون امتعاضهم الشديد وتذمرهم وكذا المدافعين عن حقوقهم حينما تقرر السلطات التشريعية تحديد الأسعار فوق أسعار السوق أو تحديد الكميات المتاحة بنظم أخرى أشد تضييقاً من نظام السوق. وعلى العكس تماماً فإن المنتجين للخدمات والسلع تتفق مصالحهم حينما تكون آلية التخصيص ذات طبيعة احتكارية لتحدد أسعاراً أعلى من سعر السوق، بينما يتأثر وضعهم سلباً حينما يكون تنظيم الحصول على السلعة والخدمة آخذاً في الاعتبار وجهة نظر طالبي السلعة والخدمة.

هذا الجدل الأزلي بين المؤيدين لحرية السوق من التدخل في تسعير المنتجات ودعاة حماة الحقوق المدنية للمستهلكين أو المنتجين يخضع للتحليل في نتائجه على التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال

أثر التقييد السعري على فائض المستهلك في هذه الورقة. فبعد هذه المقدمة يتم في القسم الثاني تحرير مشكلة الدراسة وتحديد هدفها، حيث يلي ذلك مراجعة للفكر الاقتصادي حول التقييد السعري وأثره الاقتصادي. أما القسم الثالث فيشرع في الحديث عن آليات الدراسة في تحقيق أهدافها. كما يتناول القسم الرابع منها أهمية السوق كأداة قوية في تخصيص الموارد وتعظيم المنفعة للمستهلكين والإنتاج للمنتجين. ويأتي القسم الأخير للإطار النظري للدراسة بما في ذلك نموذج الدراسة لتختتم الورقة بخاتمته بعد ذلك.

مشكلة الدراسة

تمثل السلع والخدمات الاقتصادية المستندة في إنتاجها على الموارد الطبيعية مثل المكامن الطبيعية للنفط وعروق مناجم البوكسايت أو الحديد وكذلك المخازن الجوفية للمياه ونظائرها العديدة أصولا رأسمالية نادرة للمجتمعات المعاصرة مثلها مثل الآليات والمعدات والمباني المملوكة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين. هذه الحقيقة توجب على الاقتصاديين وصناع القرار الأخذ في الحسبان عند التعامل معها توفير الظروف الملائمة لتحقيق الكفاءة في استغلال واستثمار هذه الموارد وتعظيم سبل تحقيق الرفاهة من استهلاكها.

وعلى الرغم من وضوح الاقتصاديين عند بنائهم النظري لقوانين الاقتصاد العامة حول آليات التخصيص فإن الجدل حول آليات تخصيص الموارد من الناحية العلمية أو العملية ما يزال مدارا للبحث بسبب التفاوت العملي الكبير في آليات التخصيص خاصة حينما يكون الأمر مرتبطاً بالموارد المرشحة للنضوب بسبب الزيادة المطردة في الطلب والاستهلاك ومحدودية العرض مثل المياه في المناطق الجافة ومصادر الطاقة الأحفورية. لهذا تهدف هذه الدراسة إلى توضيح فعالية استخدام قوى السوق الحرة في تحقيق الكفاءة في عملية التخصيص. وعلى الرغم من الارتباط بموضوع هذه الدراسة فإن محدودية الوقت وتحديد الدراسة لن يسمحا بامتدادها لدراسة آليات التخصيص الأخرى وآثارها التوزيعية.

من هنا فإن مشكلة الدراسة ستقتصر على دراسة آلية السوق كمخصص للموارد واختبار مدى كفاءتها في تحقيق الرفاهة وتعظيم تحقيق رغبات المجتمع في الأجل الطويل.

الدراسات السابقة وتحرير مشكلة الدراسة

يتساءل الاقتصاديون وصناع السياسات المحلية عن الأسباب التي تدفع السلع والخدمات الأساسية كالوقود والماء والمواد الغذائية وخلافها عن الاختفاء من أرفف المحلات وجوانب السوق. ومثلها اختفاء الخدمات الطبية والتعليمية والعدلية وغيرها من الهجرة خارج نطاق السوق المحلي أو حتى تغيير المهنة. وليس بعيداً عن ذلك قصور العرض عن تحقيق جانب الطلب الفعال في السلع والخدمات الاقتصادية.

هذه النتائج التي تحدث في مختلف دول العالم سواء في أنظمة السوق الحر أو أنظمة التخطيط أو النظم المختلطة غالبا ما تكون مسبوقة بتدخلات تنظيمية هدفت في الأساس لتحقيق مصالح أحد مجموعات القوى في المجتمع عن طريق التحكم في أسعار السلع والخدمات الاقتصادية إلى الحد الذي يجعل من عملية تخصيص الموارد لإنتاج السلع والخدمات عملية غير طبيعية تنتهي بتغير رغبة وحاجة الطلب الفعال لصالح سلع وخدمات أخر أو إلى أماكن أخرى خارج نطاق السوق.

ومع ذلك فإن العالم يشهد تزايدا مستمرا في تغليب آليات التخصيص المباشرة على آليات السوق بالنظر إلى معايير العدالة التوزيعية أو لإرضاء مراكز القوى في المجتمع. فهل تحقق هذه الآليات الكفاءة المنشودة في التخصيص الأمثل لموارد المجتمع أم يبقى السوق الحر من التدخلات الخارجية أكثر الآليات كفاءة في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد.

يرى مايرسون وساترويت (Myerson and Satterthwaite, 1983) وكذلك ويلسون (Wilson, 1985) أن قوى السوق الحرة ومن خلال المزايدة المزدوجة Double Auctions حرية بتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد. بينما

يرى كل من بريسكوت وتاونسند (Townsend and Prescott, 1984) أن هيكل المعلومات التي يوفره نظام السوق لأطراف عملية التبادل كفيل بتحقيق الكفاءة المنشودة. كما ينتهي كل من غلاسر ولوتمر (Glaeser and Luttmer, 2003) إلى أن تخصيص الوحدات السكنية سيكون في حال تحديد أجورها خلاف السعر الذي يحقق توازن السوق سيكون أسوأ من الثمن العشوائي سواء كان الثمن المحدد أعلى أو أقل مما يرغب المستأجر دفعه عند التعاقد.

لهذا وعلى نطاق واسع من النظرية الاقتصادية فإن هناك اعتقاداً واسعاً بعدم ملائمة تحديد الأسعار في الأحوال العادية لارتباط ذلك بآثاره السلبية المحتملة. فعلى سبيل المثال فقد قام كل من فريدمان وستيغلر (Friedman and Stigler, 1946) وكذلك غلاسر ولوتمر (Glaeser and Luttmer, 2003) بدراسة على الوحدات المستأجرة في مدينة نيويورك الأمريكية ليؤكدوا جميعاً وجود هدر في الموارد في حال تنظيم أسعار خدمات الوحدات السكنية من قبل أطراف خارجية. كما أيدت ذلك دراسات أخرى عديدة متل دراسة لوت (Lott, 1990) ولوتمر (Luttmer, 2007) وبالدا (Palda, 2000) حيث أكدوا هذه الحقيقة عند دراسة الحد الأدنى للأجور. وبدراسة أكثر عمقاً وتحديداً دراسة كل من ماكفوي وبينديك (MacAvoy and Pindyck, 1975) و ديفيس وكيليان (Davis and Killian, 2007) حيث التكاليف المتوقعة الأعلى للحصول على المشتقات النفطية للمستهلك الجديد. وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات في تحديد الأثر المحتمل لعملية التقييد السعري للمنتجات الخدمية والسلعية فإن جدل المؤيدين للتقييد السعري وجماعات الضغط لحماية المستهلك ينطوي على الرغبة في تحقيق مزيد من الرفاهة الاقتصادية للمستهلكين. من أجل ذلك فإن هذه الدراسة ستسعى إلى تحديد الأثر المحتمل لعملية تقييد الأسعار كآلية لتخصيص الموارد على مستوى تحقيق الرفاهة الاقتصادية، وتحديداً على الفائض المستهلك وما إذا كان يتأثر بالإيجاب عند القيام بعملية التقييد السعري لتخفيض أسعار السلع والخدمات الاقتصادية.

آلية الدراسة

تتمثل آلية الدراسة لمعرفة كفاءة التخصيص بتتبع فائض المستهلك وما إذا كان هذا الفائض أكثر في حالة تحديد أسعار أقل للمستهلك من أسعار السوق التي تتحدد في الأسواق الحرة. فعلى الرغم من كون المستهلك يدفع أقل من سعر السوق فهو يحتاج إلى توفر عدد من الشروط التي قلما تتحقق في الواقع العملي بسبب التشوهات التي تحدث في هيكل الكميات أو الأسعار التوازنية في السوق.

فعلى سبيل المثال يعمل تحديد أسعار أقل لخدمات السكن إلى رفع فائض المستهلك في الأجل القصير. وأمام انعدام مرونة العرض للمنتجين يتم تخصيص موارد السكن المتاحة للساكنين الحاليين فقط مما يعمل معه تخفيض أسعار خدمات السكن إلى نقل صافٍ للفائض لصالح المستهلكين على حساب المنتجين وملاك العقارات. لكن في الأجل الطويل حيث تصبح فيه مرونة العرض أكبر مما هي عليه في الأجل القصير فإن الموارد ستتجه للخدمات والسلع الأخرى خلاف السكن مما يحدث معه عجزاً ربما أكبر في فائض المستأجرين. أما في أسواق السلع الأخرى حيث تكون مرونة العرض أكبر حتى في الأجل القصير مثل سوق المشتقات النفطية غير المدعومة حكومياً، فإن سوء التوزيع وتخصيص الموارد يحدث حتى في الأجل القصير وربما بشكل متلازم مع قرار التحديد السعري. فالانخفاض المتوقع في العرض سيكون مصحوباً بطبيعة الحال بانخفاض مماثل في فائض المستهلك. من هنا فإن الآلية التي ستتبعها هذه الدراسة هي محاولة لتقديم نموذج من شأنه تتبع مسار فائض المستهلك في حالة وجود تقييد سعري وما إذا كان ثمت ارتباط بمرونة الطلب أو العرض لفعالية آليات السوق أو التقييد في تحقيق أهداف مناصريها.

دافعية السوق

تشير أدبيات النظرية الاقتصادية إلى فعالية السوق في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد وتعظيم المنافع منها بافتراض توفر سوق

المنافسة الكاملة. إذ يعمد نظام السوق إلى تحفيز المنتجين على استمرار تحقيق المواءمة بين تحسين جودة المنتجات ونظام تسعير المنتجات. فنظام السوق كفيل بالوصول إلى تحقيق المثالية في التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وتعظيم الرفاهة الاقتصادية من خلال التخصص والتبادل الحر في ظل توافر شروط السوق كاملة التنافسية وبالتالي تحقق مبدأ باريتو في الكفاءة. فالشركات والمؤسسات تتنافس فيما بينها في سبيل تحقيق تحسين منتجاتها أو كفاءة مدخلاتها أو هما معا مما يعود معه بالتحسين المستمر وازدهار عملية النمو. كما أن هذه الآلية تسمح بإخراج الشركات والمؤسسات الأقل كفاءة من السوق. بيد إن هذه الآلية قلما تتوفر في الواقع العملي خصوصا للدول الأقل نمواً حيث التنظيم الحكومي والتدخل في عملية تسعير المنتجات خارج آلية السوق ليكون المنتج أقل كفاءة، مع ما يصاحب ذلك من رداءة في عملية توزيع المنتج من الخدمات والسلع (Stieglitz, 2008). هذه النتيجة التي تسود في كثير من الاقتصاديات الأقل نمواً -حيث يحيد السوق ويبتعد عن كمالية تنافسيته- لا تؤدي في النهاية إلى تشويه هيكل المؤسسات الإنتاجية في اقتصاديات هذه الدول فحسب بل تتعدى ذلك إلى خلق تشريعات مؤسساتية وحكومية تعمل على تعميق فجوة النمو في الدول النامية وإساءة تخصيص موارد هذه الدول (Barnes and Halpern, 2000).

معوقات عمل اقتصاد السوق

تتعدد الإجراءات المؤسساتية التي تعيق عمل السوق في الاقتصاديات المعاصرة لكنها غالباً ما ترتبط بتنظيم عملية التسعير بتحديده خلاف الأسعار الحقيقية التي تعكسها قوى العرض والطلب. ويعتبر تحديد سقوف عليا للأسعار بقرارات تشريعية أو بتقديم إعانات غير مباشرة أحد أهم المعوقات التي تؤثر في عملية التسعير التوازني ومن ثم في تحقيق عدالة التوزيع والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية. هذه الإجراءات تنتهي إلى فرض أسعار أقل من المعدل الطبيعي وبيعها

للمستهلك النهائي بأقل من أسعار السوق (Koplow, 2004). يستوي في ذلك تخصيص ميزانيات لدفع الفرق بين أسعار التكلفة وسعر البيع من قبل المنتجين، أو أن تتكفل الحكومة باعتبارها المنتج للخدمة أو السلعة بتأمينها بأقل من أسعار السوق الحقيقية. كما يشمل ذلك القرارات الحكومية للبيع بأقل من سعر السوق ملزمة بذلك المنتجين على البيع بالسعر المحدد حيث غالباً ما يرتبط ذلك بإعفاءات ضريبية تمييزية(٢). مثل هذه الإجراءات تنتهي إلى تحديد الكميات التوازنية بأعلى مما يجب أن تكون بينما تكون الأسعار أقل من سعر التكلفة. هذه الوضعية تجعل مؤشر الأسعار غير طبيعي مؤدياً إلى تخفيض كفاءة تخصيص الموارد ومبتعداً بالاقتصاد عن الوضعية الكفائية المثالية لباريتو.

هذا الإجراء في الجملة يعمل على تشويه نظام مؤشرات الأسعار التي يسترشد بها أطراف عملية التبادل في تحديد خياراتهم الاستهلاكية والإنتاجية وهو ما يؤدي إلى عدم تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد. فعلى سبيل المثال يؤدي ذلك إلى إقصاء المستثمرين وإبعادهم من التوسع ومواءمة النمو في الطلب المتزايد لأسباب طبيعية أو بسبب الانخفاض الاصطناعي في الأسعار، كما يؤدي ذلك إلى تحجيم فرص النمو الطبيعي في الطلب لصالح النمو غير الطبيعي وغير المتوازن في الطلب. كما يؤدي نظام الإعانات وتخفيض أسعار السوق إلى دعم الشركات والمؤسسات الخاصة والحكومية الأقل كفاءة في ترشيد الموارد مما يقلل من فرص تعظيم الرفاهة. كما يؤدي نظام تحديد الأسعار عن طريق الإعانات الحكومية إلى استمرار استنزاف الخزينة العامة وتقليل فرص استغلال الموارد المالية العامة في مشروعات البنية التحتية وتوفير السلع العامة الأكثر كفاءة وإنتاجية.

أما في حالة توجيه الإعانات الحكومية لتخفيض أسعار الطاقة فستكون إشكالية الكفاءة في تخصيص الموارد أكثر صعوبة. إذ يؤدي

---

(٢) نظراً لوجود عدد من الاتفاقيات الدولية حيال المعونات الحكومية فإن ثمت عدة تعاريف قانونية للإعلانات الحكومية كتعريف منظمة التجارة العالمية وتعريف دول منظمة التنمية والتعاون وتعريف البنك الدولي. بيد أنها لا تخرج عن الإطار العام الذي ذكر أعلاه.

ذلك إلى تقليل الكفاءة في استهلاك الطاقة وزيادة الاستهلاك عن معدله الطبيعي. هذه الزيادة تكون مصحوبة في حالة كون الطاقة غير متجددة إلى مشاكل بيئية مزدوجة حيث الاستهلاك المتزايد لمصادر الطاقة الأحفورية والآثار البيئية لنواتج الطاقة المستهلكة. أما في حالة توجه الإعانات إلى منتجي مصادر الطاقة بغرض تخفيض أسعارها فغالباً ما يكون مصحوباً بانخفاض في كفاءة استغلال المدخلات وبالتالي انخفاض كفاءة الإنتاج. كما أن غالب إعانات الطاقة لا تتجه إلى المستهدفين من محدودي الدخل حيث يقل استخدامهم للطاقة مقارنة بأصحاب الدخول العالية والمتوسطة. فاستهلاك الطاقة يكون مصحوباً بالقدرة على حيازة مستهلكات الطاقة والتي تتفق طردياً مع الدخل (GTZ, 2007).

الإطار النظري

يستند الإطار النظري في هذه الدراسة لدراسة الأثر المحتمل لتقييد الأسعار من قبل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على مسلمات النظرية الاقتصادية وأدبيات اقتصاديات الرفاهة. وهي تستند في إطارها النظري وبناء النموذج إلى عدد من الدراسات الهامة التي عنيت بدراسة نظرية القيمة واقتصاديات الرفاهة مثل دراسة

(Viscusi *et al.* 2005). بيد إن التقدير الكمي للأثر النهائي لعملية تقييد السعر السوقي تعتمد في الغالب على التقدير الدالي الرياضي. هذا التقدير اعتمد في غالب الدراسات على الفاقد الاجتماعي لفائض المستهلك والمنتج من عملية التقييد. أما هذه الدراسة فستعنى بما إذا كان المستهلك نفسه والمستهدف من عملية فرض أسعار أقل من سعر السوق لصالحه هو في النهاية في وضع أفضل أم غير ذلك بفعل تقييد الأسعار. أي إن هذا النموذج يستهدف التركيز على جانب المستهلك لمعرفة الأثر النهائي للفائض المتحصل عليه بفعل نقل الفائض من جانب المنتج للمستهلك هو في النهاية في غير صالحه.

نموذج الدراسة

يهدف نموذج الدراسة إلى استكشاف الأثر النهائي على جانب الطلب أي على جانب المستهلكين لعملية تنظيم السعر وفرض أسعار أقل من سعر السوق التوازني على فائض المستهلك، ومن المعروف أن وضع حد أعلى للسعر أي تحديد سعر المستهلك عند سعر أقل من سعر التوازن السوقي ينتج عنه العديد من الآثار الجانبية؛ فالمستهلكين يدفعون سعر أقل لنفس السلعة. ونتيجة لذلك، فإنهم يتجهون لزيادة مشترياتهم من تلك السلعة فضلاً عن دخول مستهلكين جدد لسوق السلعة. وفي الوقت نفسه فإن المنتجون يتجهون لخفض الإنتاج وبالتالي خفض العرض نتيجة خفض السعر. وبأخذ هذه الآثار الثلاثة معاً فإن هذا يعني أن هناك الآن فائض في الطلب في السوق. ومن أجل الحفاظ على مستوى السعر على المدى الطويل، قد تحتاج الحكومة إلى اتخاذ إجراءات لحمايته.

وبافتراض أن منحنى الطلب $D(p)$ وأن منحنى العرض $S(p)$ وأن ميل كل منهما $S'(p) \geq 0$ و $D'(p) \leq 0$ أي أن السلع محل التداول سلع عادية ومع افتراض إقرار الحكومة لسعر p أقل من السعر التوازني للسوق فإن تخصيص الموارد للطلب في هذه الحالة سيكون عشوائياً بقيمة أعلى من السعر المقرر p. أي أن فائض المستهلك $CS(p)$ في هذه الحالة سيكون مساوياً لفائض المستهلك في حالة سيادة السعر التوازني مضروباً في معدل العرض للطلب بحيث يكون $CS(p)$ بعد تخفيض السعر على النحو التالي:

$$CS(p) = \frac{S(p)}{D(p)}\left[\int_p^{\infty} D(x)dx\right] \qquad (١)$$

ومع أخذ المشتقة الأولى لهذه المعادلة بالنسبة لخفض حدي في السعر $-dp$ يصبح التغير الكلي في فائض المستهلك على النحو التالي:

(٢)

$$-cs'(p) = s(p) - s'(p)\frac{\int_p^{\infty} D(x)dx}{D(p)} + D'(p)\frac{S(p)}{D^2(p)}\left[\int_p^{\infty} D(x)dx\right]$$

حيث يشتمل إجمالي التغيير في فائض المستهلك على الأجزاء الثلاثة في المعادلة (2). هذه الأجزاء تشمل الخفض في السعر المدفوع من قبل المشترين. كما يشمل الخفض في المعروض من السلعة بسبب انخفاض الأسعار مضروباً بمتوسط فائض المستهلك قبل تخفيض الأسعار. كما يشمل المشترين الجدد الذين سيدخلون في سوق السلعة أو الخدمة بسبب تخفيض سعرها منسوباً لمن سيتم خدمتهم في السوق ومضروباً بمتوسط الخفض في متوسط فائض المستهلكين قبل التغيير.

فإذا كان الطلب على السلعة أو الخدمة طلباً عادياً $(-D'(p))\int_p^{\infty} D(x)dx \geq D(p))^2$ فإن الفاقد من الجزء الثالث في المعادلة (٢) يكون أكثر من الزيادة في الفائض المتحصل عليها في الجزء الأول من المعادلة بسبب انخفاض السعر. أي إن أي تخفيض في أسعار السلع الاقتصادية يؤدي إلى تخفيض فائض المستهلك وليس العكس، حيث الانخفاض في المعروض من السلعة.

ومع الأخذ في الحسبان أن فائض المستهلك يساوي المنطقة المحصورة بين منحنيي الطلب والعرض والذي يمثل الإيراد الحدي فإنه يمكن إعادة كتابة المعادلة (٢) لتكون:

$$CS(p) = \frac{S(p)}{D(p)} \int_p^{\infty} -D'(\nu)[\nu - MR(\nu)]d\nu \qquad (٣)$$

حيث $-D'(\nu)$ تمثل حجم الطلب مما يسمح بإعادة كتابة المعادلة (٣) لتكون

$$-cs'(p) = -D'(p)\frac{S(p)}{D(p)}[p - MR(p)] + \left[D'(p)\frac{S(p)}{D(p)} - S'(p)\right]\left[\frac{\int_p^{\infty} -D'(\nu)[\nu - MR(\nu)]d\nu}{D(p)}\right] \qquad (٤)$$

وبينما يشير الجزء الأخير في المعادلة $\left[\frac{\int_p^{\infty} -D'(\nu)[\nu - MR(\nu)]d\nu}{D(p)}\right]$ إلى متوسط فائض المستهلك، فإن الحد $[p - MR(p)]$ يشير إلى الزيادة في الفائض

بسبب الانخفاض في السعر. وفي هذه الحالة فإن المعادلة (٤) تدل على أن التغير في الفائض بسبب التخفيض في السعر سيكون معتمداً على عدد المستهلكين الجدد $-D'(p)$ منسوباً لاحتمالية خدمتهم بتوفير المنتج $\frac{S(p)}{D(p)}$ مضروباً بالتغير الحدي لفائض المستهلك بعد خصم الانخفاض في عدد المستهلكين الحاليين منسوباً لمتوسط فائض المستهلكين الحاليين. بعبارة أخرى فإن التغير في فائض المستهلك الناتج عن تخفيض حدي في سعر السوق سيكون:

(٥)

$$\Delta CS = \left((\Delta Demand)\left(\frac{Supply}{Demand}\right)\right) * (marginal\ CS)$$

$$-\left((\Delta Demand)\left(\frac{Supply}{Demand}\right) + (\Delta Supply)\right) * (Average\ CS)$$

وحيث إن التغير في العرض متناقص $\Delta S(p) \le 0$ فإن المعادلة (٥) تشير إلى أن الشرط الكافي لكون التغير في فائض المستهلك سلبياً عندما يكون متوسط فائض المستهلك أكبر من التغير الحدي فيه.

مرونة العرض

تعتمد قوة التأثير المتوصل إليها في هذه الدراسة على مدى استجابة العرض للقرار التشريعي بتخفيض السعر بأقل من سعر السوق. فكلما انخفضت مرونة العرض وقلت استجابة الكمية المعروضة للتغير في السعر أدى ذلك لزيادة فائض المستهلك. والحالة الأكثر تطرفاً عندما تقرر الحكومة تخفيض السعر مع ضمان توفير الإمداد لحاجة السوق. في هذه الحالة تكون مرنة العرض صفراً أي $\xi(s) \to 0$. وبصفة عامة فكلما كانت مرونة العرض $\xi(s)$ أعلى منها بالرقم المطلق من مرونة الطلب $\xi(s) \succ \xi(d)$ أدى إلى تسارع النتيجة المتوصل إليها.

الخاتمة

تعتبر آليات تخصيص الموارد أحد أهم السياسات الاقتصادية التي تتفاوت فيها النظم الاقتصادية وفقا لاعتبارات مذهبية، أو سياسية أو اجتماعية. ويعتبر السعر السوقي أحد أهم آليات التخصيص حيث تحدد قوى العرض والطلب السعر والكمية التوازنيين. بيد إن مختلف القوى الاقتصادية وبسبب تعارض مصالح أطراف عملية التبادل تسعى لفرض أسعار أقل أو أعلى من سعر السوق، حيث يشهد العالم تزايداً مستمراً في تغليب آليات التخصيص المباشرة على آليات السوق بالنظر إلى معايير العدالة التوزيعية أو لإرضاء مراكز القوى في المجتمع. وحيث أن ذلك له تأثيره على جانبي العرض والطلب في عملية التبادل فقد حاولت الدراسة تتبع أثر ذلك على تحقيق الرفاهة العامة والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال دراسة آلية السوق كمخصص للموارد واختبار مدى كفاءتها في تحقيق الرفاهة وتعظيم تحقيق رغبات المجتمع في الأجل الطويل. تمثل ذلك بمحاولة التعرف على كفاءة التخصيص بتتبع فائض المستهلك وما إذا كان هذا الفائض أكثر في حالة تحديد أسعار أقل للمستهلك من أسعار السوق التي تتحدد في الأسواق الحرة.

من هنا سعت الدراسة معتمدة نموذجاً رياضياً لتوضيح مسار ومآل مستوى الفائض قبل وبعد التقييد السعري. هذا التقدير اعتمد في دراسات سابقة إلى معرفة الفاقد الاجتماعي لفائض المستهلك والمنتج من عملية التقييد. أما هذه الدراسة فقد عنيت أكثر بما إذا كان المستهلك نفسه والمستهدف من عملية فرض أسعار أقل من سعر السوق لصالحه هو في النهاية في وضع أفضل بفعل تقييد الأسعار. هذا التقييد ومن خلال نموذج الدراسة ينتهي لغير صالح المستهلك لكن فترة التأثير تعتمد على حساسية جانب العرض للتقييد السعري. ففي حالة انعدام مرونة العرض يحقق المستهلكون الذين يحصلون على السلعة لفائض أعلى. لكن ثمة تحويل لموارد المجتمع على المدى الأبعد لصالح سلع أخرى أقل تقييداً في السوق بحيث يكون الفائض في النهاية أقل من سابقه. أما في حالة مرونة العرض فسيكون الانخفاض في فائض المستهلك أكثر وأسرع ظهوراً من سابقه. وفي العموم ففي الأجل الطويل حيث تصبح فيه مرونة العرض

أكبر مما هي عليه في الأجل القصير فإن الموارد ستتجه للخدمات والسلع الأخرى خلاف السلع المتسمة بانعدام مرونة التسعير فيها.

والخلاصة أن قوة التأثير المتوصل إليها تعتمد على مدى استجابة العرض للقرار التشريعي بتخفيض السعر بأقل من سعر السوق. فكلما انخفضت مرونة العرض وقلت استجابة الكمية المعروضة للتغير في السعر أدى ذلك لزيادة فائض المستهلك. والحالة الأكثر تطرفاً عندما تقرر الحكومة تخفيض السعر مع ضمان توفير الإمداد لحاجة السوق. في هذه الحالة تكون مرنة العرض صفراً أي $\xi(s) \to 0$. وبصفة عامة فكلما كانت مرونة العرض $\xi(s)$ أعلى منها بالرقم المطلق من مرونة الطلب $\xi(s) \succ \xi(d)$ أدى إلى تسارع النتيجة المتوصل إليها.

مثل هذه النتيجة تفتح الباب لدراسات تطبيقية على ظاهرة تقييد الأسعار في الاقتصاديات المعاصرة خاصة تلك التي تتم لاعتبارات اجتماعية أو سياسية بحتة، حيث تكون آثارها على التخصيص الأمثل للموارد أكثر وطأة في الأجل الطويل.

المراجع

Barnes, D. and Jonathan, H. (2000). *Energy Subsidies in Developing Countries: Is There a Role?. Energy and Poverty*, Washington, DC: World Bank.

Davis, L. and Killian, L. (2007). The Allocative Cost of Price Ceilings: Lessons to be Learned from the U.S. Residential Market for Natural Gas, *unpublished work paper*, University of Michigan.

Friedman, M. and Stigler, G. J. (1946). *Roofs or Ceilings? The Current Housing Problem*. Irvington-on-Hudson, New York: Foundation for Economic Education.

Glaeser, E. L. and Luttmer, E. (2003). The Misallocation Of Housing Under Rent Control. *American Economic Review*, 93(4), 1027-1046.

GTZ (2007). *International Fuel Prices*, 5th Edition.

Koplow, D. (2004). Subsidies to Energy Industries. *Encyclopedia of Energy*, 5, 749-764.

Lott, J. (1990). Non-transferable Rents and an Unrecognized Social Cost of Minimum Wage Laws. *Journal of Labor Research*, 11(4), 453-460.

Luttmer, E. (2007). Does the Minimum Wage Cause Inefficient Rationing?. *The B.E. Journal of Economic Analysis and Policy*, 7(1) (Contributions), Article 49. Available at: http://www.bepress.com/bejeap/vol7/iss1/art49.

MacAvoy, P. and Pindyck, R. (1975). *The Economics of the Natural Gas Shortage 1960-1980*. Amsterdam: North-Holland Publishing Company.

Myerson, R. and Satterthwaite, M. (1983). Efficient Mechanisms for Bilateral Trading. *Journal of Economic Theory*, 29, 265-281.

Palda, F. (2000). Some Deadweight Losses from the Minimum Wage: The Cases of Full and Partial Compliance. *Labour Economics*, 7(6), 751-783.

Stieglitz, J. (2008). Government Failure vs. Market Failures: Principles of Regulation. *Tobin Project's Conference on "Government and Markets: Towards a New Theory of Regulation"*, Yulee, Florida.

Townsend, R. and Prescott, E. (1984). Pareto Optima and Competitive Equilibria with Adverse Selection and Moral Hazard. *Econometrica*, 52 (1), 21-45.

Viscusi, W., Harrington J. and Vernon, J. (2005). *Economics of Regulation and Antitrust*, 4th Edition, Cambridge, Massachusetts: MIT Press.

Wilson, J. D. (1985). Optimal Property Taxation in the Presence of Interregional Capital Mobility. *Journal of Urban Economics*, 18(1), 73-89.

The Impact of Price Restrictive of Economic Goods Another Point of View in the Governmental Pricing

Ibrahim S. Alomar
Associated Professor, Economic & Finance Department.
College of Business and Economics - Qassim University.

(Received 27/2/2011; accepted for publication 26/9/2011)

Abstract. Resource allocation mechanisms are considered as one of the most important economic policy tools on the use of which economic systems differ considerably according to ideological, political or even social considerations at times. However, market price is considered to be one of the most important resource allocation mechanisms where the forces of supply and demand determine equilibrium price and quantity. But it has become increasingly customary for economic authorities to restrict prices for political or social reasons by imposing a price which is higher or lower than the market price. Since this may affect the supply and demand sides of the exchange process , the study attempted to trace the effect of this on the optimum allocation of economic resources. The study concludes that restricting prices by imposing price ceilings has the effect of reducing consumer surplus both in the short and long runs depending on the elasticity of supply. An example is the price restriction of gasoline, wheat, and animals feed. Since Pareto optimality postulates a situation that cannot be improved upon , it follows that the maximum consumer surplus cannot be attained with a price restriction but rather without it.

Keywords: Pricing, Economic Goods, Resource Allocation, Market Price, Consumer Surplus, Pareto Optimality.